

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

SOCIÉTÉ ÉGYPTIENNE D'ÉTUDES HISTORIQUES

# المجلد، التاريخية المصرية

يشرف على تحريرها

محمد مصطفى زبادي

نائب رئيس الجمعية

أحمد محمد جيسى

سكرتير الجمعية

أحمد بدوي

رئيس الجمعية

إبراهيم نعمى

أمين عام

١٩٩٥ — ١٩٩٦

المجلد الثاني عشر

ترجو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية من أعضائها استلام نسخاتهم بأما من هذه  
الجهة، بمن حضورهم السنوية بالجمعية، ٢ شارع المرقدين، ٢ شارع من شارع السلطان بالقاهرة .  
والموعد دار المعرفة، ١٥ شارع مبري أبو علم بالقاهرة، بين ١٢ و١٤ من الشهر المذكور للأعضاء.

## الأحوال الاجتماعية والنظم الإدارية في الجزائر

فيصل التزو الفرنسي

من الشائع أن الحكم النهائي عزل ولايات العربية عن العالم الخارجي ، غير أننا لا نطس هذه الظاهرة بالنسبة لولاية الجزائر النهائية ، لأن نشاطها البحري في حوض البحر الأبيض المتوسط أوجد بينها وبين أقطار هذا الحوض صلات متعددة الوجوه ، وهي صلات تشمل القسم العربي والقسم الأوربي من الولايات النهائية على السواء .

ولما كان هذا العصر بالنسبة للأقطار العربية النهائية عصر تحول فكري ، قلنا أهم فيه الكتاب بالشئون العامة ، فإن أغلب معلوماتنا للأسف تستمد من مصادر أوربية ، أكثرها مكتوب خلال تلك الحقبة النهائية . فمرحلة الأوربيون بدأوا يندون إلى الجزائر ويكتبون عنها منذ القرن السادس عشر ، كما أدت الحروب البحرية المتواصلة إلى وقوع عدد من الأوربيين في الأسر بالجزائر ، وتصدى بعض هؤلاء وأولئك للكتابة عنها ، بعد عودتهم إلى بلادهم ، وطبعي أن تكون كتاباتهم معيزة ، لأنها تخرج عن مضطربهم على أيام الأسر .

ومنذ نهاية القرن الثامن عشر يطالعنا مصدر جديد له قيمة أعظم ، وهو مجموعة تقارير المتواصل من مختلف الجنسيات الأجنبية ، وكثير منها منشور . وليس معنى ذلك أننا نتخذ للمصادر الوطنية فلا نجدها ، إذ حفظت بعض سجلات العهد النهائي ، وهي موجودة الآن في مركز أبحاث حوض البحر الأبيض المتوسط الملحق بجامعة إيكس آن بروفانس ، لأن الحكومة الفرنسية حلت معها سجلات الجزائر قبل أن تجلو حديثا عن البلاد .

وترجع أقدم تلك الوثائق إلى ١٥٠٠ م ما قبل الاحتلال الفرنسي ، أي إلى عام ١٦٨٠ . ونشر ديهو وغيره من الباحثين مقتطفات من تلك السجلات ، بعد أن ترجموها

الفرنسية ، وذلك في مجلة *Revue Africaine* التي كانت تصدرها الجمعية التاريخية الجزائرية في العهد الفرنسي الاستعماري ، ومنها مجموعة من المقامات البحرية ، وأخرى عن الأوقاف ، وهذه ، بالذات تلي أضواء عامة على الحياة الاجتماعية .

والمصدر الجزائري الوحيد الذي تمكنا من العثور عليه ، هو كتاب المرأة لمحمدان خوجة ، وهذا الكتاب نعرفه من خلال ترجمته الفرنسية التي نشرت سنة ١٨٣٣ ، وهو يتناول الأوضاع الاجتماعية الجزائرية ، ليثبت منها أن المجتمع الجزائري أهل لأن يولى إدارة نفسه بصفه .

وترتب على كثرة المصادر الأجنبية أن توفرت لدينا معلومات عن العاصمة الجزائرية ، وهي مدينة الجزائر نفسها ، على أننا حاولنا ما استطعنا في هذا المقال أن توسع الدائرة ، وأن نتحدث عن الأقاليم الجزائرية كذلك ، مع العلم بأننا لم نستطع أن نحقق توازناً بين المعلومات التي توفرت لدينا عن مدينة الجزائر ، وبين المعلومات التي توصلنا إليها فيما يخص الأقاليم .

وكان أهل المدن الجزائرية يمتثلون نسبة ضئيلة ، إذا قيسوا بمجموع السكان ، وقدبرت هذه النسبة بنحو ٦ ٪ . وفيما عدا العاصمة ومدينة قسنطينة لم توجد بلاد الجزائر مدن هامة ، فوهران لم يزد سكانها عن عشر آلاف ، أما مدينة مكناس التي كانت عاصمة الإقليم الغربي أثناء احتلال الأسبان لهذه المدينة ، فقد هُتكت بسبب وجود صناعة النسيج بها ، ولا سيما البرانس للرجال ، والحائك للرجال والنساء على السواء .

وهناك مدينة ثالثة في الغرب هي تلمسان ، وكانت هذه المدينة لمدة ثلاث قرون عاصمة لدولة من الدول المغربية الصغيرة ، وهي دولة بوزيان ، لكنها أصبحت في العهد العثماني ، وإن احتفظت بطابعها كركز للثقافة العربية الإسلامية . وظلت هذه المدينة هكذا حتى في عهد الحكم الفرنسي ، إذ قاوم أهلها الغزو الثقافي الأجنبي ما استطاعوا ، ولما كان الفرنسيون الذين يرغبون في دراسة اللغة العربية أو اللهجة الجزائرية يوجهون إلى تلمسان . وربما يرجع ذلك إلى أن اللغة العربية كانت تسود وهران ، على حين احتفظ البربر بأنفسهم في معظم إقليم قسنطينة ، وخاصة في الشمال ، حيث تقع جبال جرجرة الوعرة وحيث عاش البربر في عزلة عن العالم الخارجي ، وهم يعرفون في الجزائر باسم

القبائل (١). وفي العهد العثماني تكونت في أقاليم القبائل سلطات مستقلة استغلالاتها واهمياً عن عاصمة النيابة، وأطلق بعض الرحالة الأوربيين على القبائل اسم الجبلين. والواقع أن كلمة قبائل تطلق على سكان الجبل دون التقييد بمجلس معين، وربما كانت التسمية وطريقة للعيشة أهم مميزات القبائل عن غيرهم من سكان الجزائر. ونظراً إلى طبيعة البلاد الجبلية اشتغل أهل القبائل بالزراعة والأشجار، وغلبة أشجار الزيتون، على حين اشتغل سكان السهل بزراعة الحبوب.

وكانت قسنطينة تضارع العاصمة من حيث عدد السكان، إذ بلغ عدد سكانها قبل الغزو الفرنسي ٧٥ ألفاً، ومن تقع على الطريق التجاري بين الجزائر وتونس، ويقيم فيها كثير من ملاك الأراضي الزراعية، وعدد من الطائفة اليهودية التي تشغل بالتجارة. أما العاصمة التي كانت من أكبر مدن البحر المتوسط في القرن السادس عشر فبلغ عدد سكانها حينذاك نحو ١٠٠ ألف، ثم هبط هذا العدد بالتدريج حتى وصل قبل الغزو الفرنسي إلى نحو ٣٠ ألفاً. ويغسر الأوربيون هذا التدهور باقتطاع القرصنة، وليس من موضوع هذا المقال أن نناقش ما إذا كانت الحروب البحرية قرصة أم نوعاً من الحروب الرسمية التي تعارف عليها الدول في ذلك الوقت. ولكن يجب أن نضيف أن تقدم وسائل الملاحة لدى الدول الأوربية، وتختلف البحرية الجزائرية ابتداءً من القرن الثامن عشر، أدى إلى نقل النشاط التجاري من يد الجزائريين إلى الأوربيين، وإلى التخلي في نفس الوقت من قدرة الأسطول الحربي الجزائري على متابعة نشاطه للأولى.

وفي خارج المدن كان العرب المنتظمون في قبائل، والبربر الذين اختلطوا بالعرب باصطناع فتحهم، فضلاً عن أولئك الذين انزلوا في الجبال، يشكلون غالبية السكان. أما الثنائيون فاشوا في معزل عن السكان الوطنيين، وكان شعورهم بالظلم حاداً. وبينما نجد بعض الأسر الثنائية في الشام تصول إلى أسر وطنية أسرتهم في دمشق، نلاحظ أن الثنائيين في الجزائر كانوا أشد انزاعاً عن المجتمع الجزائري بالقياس إلى غيرهم من أتراك الأقطار العربية التي خضعت

(١) يكتب بعض الماسرين هذا المصطلح بالخط المتوسط، ولكننا نأخذ من هذه التسمية باليونانية، وما أنها ربما تعبر مع كلمة قبائل جمع قرية، ولذا نأخذ أن أهل البلاد ينطقون بهذا المصطلح بالياء، كما هنا.

الحكم العتاني . ويدل على ذلك أنهم أولئك العتانيين المقيمين بالجزائر رفضوا أن يجمع أبائهم الذين من أمهات جزائريات بامتيازات الآباء . ولهذا شكل أولئك الآباء طبقة ثانية تعرف باسم القولوغلان .

وعزى إلى القائد البحري العتاني للشهور عروج وهو مؤسس ولاية الجزائر ، أنه حظر على القولوغلان ارتقا المناصب العليا للقاصرة على العتانيين المخلص فضلا عن تقليد بعض بأن يمتنع الأب عن التوسط لابنه إذا كان من طبقة القولوغلان . ولذلك حاول القولوغلان القيام بثورة على الحكم العتاني سنة ١٥٨٠ ، إلا أن اليلربك حسن باشا فزياتون قمعها ، واضطر القولوغلان إلى اللجوء لدى قبيلة زلان البربرية وامتزجوا بها . وبما سعى لاقبائه أن يجمع الجزائري تعرض في العهد العتاني التمييز الطبقي على أساس العنصر . فبينما استعمل العتانيون المخلص على القولوغلان استعمل هؤلاء بيدرم على السكان الوطنيين الذين لم يجهلوا بالعنصر العتاني أصلا . والشاهد على ذلك رفض قبيلة زلان التعاون مع الأمير عبد القادر لمقاومة الفرنسيين ، بحجة أنها تنتمي إلى عنصر أعلى مما اضطر القائد للجزائري إلى تبديدهم سنة ١٨٣٨ . وبينما كان محظورا على القولوغلان أن يرتفعوا إلى درجة آبائهم ، فتح الباب على مصارعيه أمام الأسرى الأوربيين الذين اعتنقوا الإسلام ، واصطنعوا اللغة التركية لكي يجمعوا بجميع حقوق العتاني الأصليين . ووصل بعضهم إلى منصب رئاسة الدولة ، مثل علي باشا علوج الإبطالي الأصل ، وحسن باشا فزياتوا الذي يدل اسمه على أنه ينتمي أصلا إلى البندقية (فينيسيا) ، وكلاما فاضل منسوب للبرابرة كوية .

والسؤال الذي يجادر إلى القلم هو كيف احتفظت هذه الأقلية العنصرية بوضعها ، كطبقة ممتازة حاكمة مدة ثلاثة قرون ، وهي الفئة التي استغرقها الحكم العتاني . وربما يفسر ذلك الوضع بأن العتانيين قصرُوا مناصب الجيش ومناصب الدولة العليا على أنفسهم ، وهنا يعود سؤال آخر ، وهو كيف كان العنصر العتاني يحدد نفسه للاستمرار في حكم تلك الولاية البعيدة ؟

الجواب على ذلك أنه منذ نشأت الولاية الجزائرية عهد خير الدين إلى استخدام الجند من الأناضول ، وأحيانا من ألبانيا أو كريت ، وكان أتراك الأناضول يقيمون دائما في إقليمهم . وفي بداية الأمر كان لغزاة الحروب البحرية قويا ، فوافد العتانيون من خلفاء أقسم

إلى بلاد الجزائر . وكانت حكومة القيابة ترسل المساعدة إلى الأفاضل ، وخاصة إلى أزمير ، لحشد الجنود اللازمين لها ، وتدفع لهم أجور السفر أو تبذل لهم الوعود المفسرية . ورغم ذلك تناقص عدد العتانيين في بلاد الجزائر بالتدريج ، فبينما كان متوسط عدد الوافدين سنوياً في القرن الثامن عشر يتراوح ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ انخفض ذلك العدد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى ٢٣٠ ، وفي السنوات العشر التالية إلى ٢٠٠ سنوياً . وكان من المتصور أن تفقد البيئة العسكرية العتانية (الأولجق) أهميتها ، نتيجة قرار السلطان محمود بعمل الإنكشارية سنة ١٨٢٦ ، لولا أن الوقت لم يطل بالنيابة الجزائرية العتانية لتري آثار هذا القرار .

واقصر وجود العتانيين على مدينة الجزائر ، حيث بلغ عددهم نحو أربعة آلاف كلهم من الذكور . وعلى عواصم الأقاليم ، على حين صار للقولو غلان مهمة الحكم في المدن الصغيرة ، فغرام في تلمسان يعيشون معزول عن السكان العرب ، والصورة السائدة لكلمة عرب في الجزائر حينذاك تشبه ذلك القوم السائد في مصر ، وهي اقتصرها على أبناء القبائل التي تعيش حياة الرعي في الغالب .

أما سكان المدن من غير العتانيين والقولو غلان ، فكانوا يعرفون أنفسهم بالنسبة إلى المدينة التي ينتمون إليها ، وأطلق الأورديون عليهم كلمة مور . وهذه الكلمة محل جدل ، فيقال إنها تحريف عن كلمة مغربي ، ولكن سبق للرومان أن استخدموها لوصف سكان المغرب الأقصى الذي كان يعرف في عهدهم بالقليم موريتانيا ، ثم أصبح الإسبان يطلقونها على جميع المسلمين ، حتى إن البرتغاليين حينما وصلوا إلى الساحل الإفريقي الشرق فوجدوا هناك بالمسلمين ، وأطلقوا عليهم اسم مور . أما في الفترة التي تعينها فاصطلح الكتاب على تخصيص هذه الكلمة لوصف السكان الوطنيين في مدن المغرب العربي وحدها ، وليس لهذا الكلمة مدلول جنس بل نصف طبقة اجتماعية معينة ، والصفة الأساسية فيها هي سكنى المدن وطريقة الحياة الرفيعة التي تميزها ، والتي تختلف عن معيشة أهل الريف . وإذا شئنا تعريفاً حديثاً فهي البرجوازية الوطنية ، ويدخل في تكوينها عدة أجناس ، وهي العرب والبربر ، وبصفة خاصة أبناء المهاجرين من الأندلس في القرن السابع عشر . واتخذت هذه الطبقة من اللغة العربية أساساً لتقافتها ، ويبدو أنها أرادت أن تسام في حركة النهضة الحديثة ، فيذكر روزية الذي عاصر القزو القرويين ،



أن بعض المور في مدينة الجزائر أرسلوا ابنائهم للدراسة في فرنسا ، قبل سنة ١٨٣٠ ، أي قبل الغزو الفرنسي لبلاد الجزائر ، وإلى هؤلاء ينتمي حدان خوجه الكاتب المشار إليه في هذا صدر للقال .

ويقال إن حدان كان عضوا في جمعية سياسية تتكون من الطبقة المتخفة ، وتنادى بإقامة حكومة حديثة حرة في الجزائر ، على أن ترتبط ارتباطاً ما بفرنسا ، مقابل إخلاء البلاد (١) . على أن الثقافة السائدة بين الجزائريين في عهد الغزو كانت الثقافة العربية الإسلامية التي لم تتغير معالمها منذ العصور الوسطى ، ولا شك أن هذه الطبقة من الجزائريين هي التي كانت تخرج علماء الدين والقضاة ، لكن لم ينسج المجال أعلامها لولاية مناصب إدارية عامة ، بل كان معظم تلك الطبقة يشتغل بالتجارة . وكثيراً ما رحب الجزائريون بترحيل بناتهم من العثمانيين ، لكي يحمواهم في وقت الاضطراب السياسية ، لسكن رؤساء الجند العثمانيين اعتادوا أن يخذلوا الوافدين من الزواج أصلاً ، لأن ذلك ينقدم كثيراً من الامتيازات ، وخاصة التهاون في الحملات البحرية .

لم يستوطن الجزائريون من الطوائف غير الإسلامية سوى اليهود ، وهم ينقسمون إلى قسمين : أولاً اليهود القدامى الذين ينحدرون من قبائل بربرية ، هؤلاء اعتنقوا الموسوية في العهود القديمة ، وثانياً اليهود الذين بدأوا يتدين على الجزائريين من الأندلس ، نتيجة ضغطاد الحكومة لاسبانية لهم . ثم جاء إلى الجزائر بعض اليهود الذين يقطنون مدن البحر الأبيض المتوسط ، ولاسيما مدينة ليغورن الإيطالية ، وذلك سعيادراء الأعمال التجارية للرحمة . ويخطب النوع الأول اختلافاً يئاً عن النوع الثاني ، فهو يجيش على نفس طريقة الوطنيين ، ويحكم لغة عبرية مختلطة بالعربية ، ويجيش في حى خاص تحت ظروف مادية سيئة . أما اليهود الوافدون فكانوا يتكلمون معظم لغات البحر الأبيض المتوسط ، وكثير منهم حصل على ثراء كبير ، إلا أنهم كانوا يخشون هذا الثراء ، فبدؤ متازلمهم من الخارج هوامضة . وكان أفضل مورد للكسب بالنسبة لليهود جعباً ، هو شراء القنائم البحرية ، وإعادة بيعها في الأسواق الأوربية ، أو المتوسط في عمليات اقتناء الأسرى .

وفي نهاية القرن الثامن عشر اكتسبت أسر تان يهوديان قوذاً اقتصادياً هائلاً في الجزائر ، نتيجة الوساطة بينها وبين فرنسا في تجارة الحبوب ، وهاتان

(١) نقرأ أوجيرون في خطاب وجهه أحد أميان الجزائر إلى الماكبرترين سنة ١٨٣٧ ، وهذا الخطاب يلقى ضوءاً على مدى الرعى السياسي ل الجزائر في ذلك الوقت .

الأسرطان ما أسره بكري وأسرة بوزباش. وكان التجار اليهود يبيعون منتجات الجزائر في أوروبا بأربعة أضعافها تقريبا، كما كانوا يستغلون فرصة الجهل، ويبيعون مسدسات الصناعة الأوربية إلى أعيان الجزائر بأسعار خيالية. فيروي أن أحدهم باع جوهره لبائى قسنطينة بثلاثة ملايين من القروش، مع أن ثمنها الفعلي ثلاثون ألفاً. وبالإضافة إلى ذلك عرض التجار اليهود على الداي أن يستمرروا لهم رؤوس أموالهم، ولما اكتسبوا لديهم ثوفاً كبيراً، وخاصة في عهد الداي مصطفى (١٧٩٨ - ١٨٠٥). ولما كان اليهود هم الذين توسطوا في عمليات بيع القمح إلى فرنسا إبان عهد الثورة الفرنسية، كان طبعاً أن يحلمهم الأهالي مسؤولية المجاعة التي حلت بالبلاد سنة ١٨٠٥. وفي ذلك العام قتل أحد الجنود الثمانيين قاتلي بوزباش، وهو يهتف بحياة ملك الجزائر. وبعد ذلك الحادث أخذ اللايون اليهود يخادرون البلاد، أما الفقراء منهم فزادت أحوالهم سوءاً. وكان يهود ليفورن يجمعون أحياناً بحماية القنصل الفرنسي، أما للغاية فكانت تخضع للحكومة الثيابة التي فرضت عليهم قيوداً في بناء المساكن، وفي الزي وفي التجوال في الشوارع ليلاً. ومع ذلك كانت نسبتهم السكانية كبيرة في العاصمة، إذ قدروا بنحو خمسة آلاف في أوائل القرن التاسع عشر. ويرأس الطائفة شخص واحد يسمى المذهب، ويولى جمع الضرائب وتقدمها للحكومة، أما في شئون الأحوال الشخصية، فكان اليهود يجمعون باستغلال قضائي تحت إشراف الرباطة.

كانت هذه الطوائف الجزائرية التي تحدثنا عنها وهي أهل المدينة الوطنيون من المور والتمانيين والقولوغلان واليهود، هي العناصر الأساسية التي تتكون مساكن أو أحياء خاصة تسيطر فيها.

أما الطوائف الأخرى فقصير واقع وتساكن إما في الفنادق أو خارج أسوار المدينة. ومن هذه الطوائف الليزيون، وهم ساكنواحت للزاب الواقعة في الصحراء الكبرى، ويشتهرون باعتناق المذهب الأباضي، ويحجرون من أنشط أهل الجزائر في الأعمال التجارية. ولما تردد الليزيون على العاصمة، ليقلوا إليها منتجات أفريقيا الاستوائية، ويبادلوها هناك مع ما يجمعونه من أدوات الحضارة الحديثة، ثم يعودون بها ليعرضوها في أفريقيا الوسطى.

ومنحهم حكومة الثيابة احتكار بعض الحرف، كالجزارة وإنشاء



الحامات، وتخصص أهل يسكر في حرفة الحالين، بينما اشتهر الوافدون من بلاد القبائل بجارة زيت الزيتون الذي يذبت شجرة في بلادهم.

ولكن نستكمل الصورة عن أنواع السكان، لا بد وأن نشير إلى الأسرى المسيحيين الذين تردد ذكرهم في هذا المقال، فقد وصل عددهم حسب تقرير الرحلة في القرن السادس عشر إلى ثلاثين ألفاً، وهي نسبة عالية إذا قيس بمجموع سكان العاصمة. لكن يجدر بنا قبل التحدث عن هذه الطبقة أن نتوه بموضوع عام، وهو وجود أعداد هائلة من المغاربة أسرى في المدن الأوربية، حتى إن ليفون صارت سوقاً لبيع أسرى للسلطن، ومركزاً للساومة على أقدانهم. لكن أولئك الأسرى المغاربة لم يجدوا الأدباء والكتاب الذين يصعدون عنهم طويلاً، ويصورون حياة البؤس التي كانوا يعيشونها في المراكب الأوربية، إذ كانوا يسفرون في الغالب لأعمال التجديف، ومع ذلك فإننا لم نعد تماماً الوثائق الجزائية التي تشير إلى محاولات حكومة النيابة لأخذ هؤلاء الأسرى.

ونشر أحد المستشرقين الإسبان رسائل متبادلة بين حكومة الجزائر ومديره، بشأن اقتداء رئيس من أم رؤساء البحرية الجزائرية كان أسيراً بجزيرة مينورقة سنة ١٦٩١، و١٦٩٢. ويلاحظ أن كثيراً من الملاحظات التي عرفتتها حكومة النيابة مع الدول الأوربية احتوت على بند خاص بمخيلص الأسرى، بل إن المادة الأولى من المعاهدة الفرنسية الجزائرية سنة ١٦٦٨ كانت مخصصة لهذا الموضوع. وتكشف لنا سجلات الأوقاف عن كثير من الاغتياء كانوا يتمردون أن من أم أعمال البر التي تصنع تخميص الجبوس من أجلها اقتداء أسرى للسلطن المغاربة في أوروبا. غير أن الجزائر افتقدت شاعراً مشهوراً مثل سرفانيزر الإسباني الذي أعطى لحياة الأسرى في الجزائر الصورة المؤلمة التي رسمت في أذهان الأوربيين، وذلك لأن العظماء الذين يفتخرون بالوقت في سجون النيابة، ولا شك أن الصورة التي أعطاها سرفانيزر في كتابه من الرحلة الأولى على الطوائف الدينية التي تخصص بعضها في مسألة افكالك الأسرى، كانت تتلوى على كثير من المبالغة والخطابة، استنداراً لعلنا الحسنيين، بل وأن من ذلك يرويههم لخدمة النيابة.

على أن التاريخ حفظ لنا بعض الشهادات الأخرى الأقرب إلى تصوير الواقع، وهي الواردة أيضاً من مصادر أوردية. فيذكر الفصل الأسري في شار الذي طش في الجزائر أوائل القرن التاسع عشر، أنه كان يرى الأسرى وهم يجولون بحرية في أزقة المدينة، وخاصة عند حى الميناء بعد الظهيرة ساعة العودة من العمل، وكثيراً ما كان هذا العمل فرصة للأسير لكي يكسب قديته بيده، ويستطيع بدفعها أن يعود إلى بلاده. كذلك كانت عبدة الأسرى موضع احترام كامل وأقيم هيكل مسجد داخل السجن لكي يحسن الأسرى من تأدية الصلاة، كما كان يسمح للرهبان بأن يحصلوا بهم كي يشفوا. بل إن حكمه النيابة اعتبرت يوم الأحد عطلة بالنسبة لهم، وهذا يؤكد لنا أن حالات اعتناق الإسلام التي تردت بين الأسرى لم يكن المانع إليها الاضطهاد، بل الرغبة في الوصول إلى مركز مرموق في الجزائر كما أشرنا من قبل.

وفي عهد ثورة النيابة كلن الأسرى للسيحيون يضمنون إلى مختلف الجنسيات الأوردية، أما في القرن الثامن عشر فقد صارت أغليتهم من الإسبان، لأن كلا من بريطانيا وفرنسا ارتبط بمحادثات صداقة مع الجزائر، بينما كانت أسبانيا من أكثر الدول عداءاً للنيابة لاحتلالها ميناء وهران ولأنها رفضت أن تدخل في معاهدة انتظيم التمثيل التي حصل قبل سنة ١٨٠٢. وبعد هذا التاريخ صارت غالبية الأسرى في أوائل القرن التاسع عشر من نابلي، وغيرها من الدوليات الإيطالية، ومن ثم جفجف لنا أن عملية الأسر لم تكن نتيجة فرصة فردية، بل كانت تتبع حالات الحرب أو الصلح بين النيابة ومختلف الدول الأوردية.

وفي سنة ١٨١٦ هاجم أسطول إنجليزي هولندي مشترك مدينة الجزائر، وأجبر الداي على إطلاق سراح الأسرى للتواجد في يد. ولاحظ القائد البريطاني للأسطول أنه لم يكن بين الأسرى إنجليزي أو فرنسي واحد، ومع ذلك تدخل القائد، لكي يحصل على تعهد بالإقلاع من عادة اسرقت الأسرى للسيحيين، أو المطالبة بدية عنهم. وقد نشر أحد الباحثين (١) الفرنسيين مقتطفات من سجلات

(١) انظر ديبلو (Devoulx) ج ٤ ( Revue Africaine, 1865 )

للتناغم التي ترجع إلى القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، وهي تدل على أن حكومة النياية كانت تسمى القصر على شخصيات الأسرى، لتقدير قدرهم حسب مكانة الأسير في المجتمع وهي تتراوح ما بين ٧٠ و ١٠٠ ريال، وإذا كان الأسير ماهرأ في حرفة وخاصة صناعة السفن أو هندسة المدافع، أو كان من عمال البناء، حرصت النياية على استبقائه أطول مدة ممكنة.

ومن المؤكد أن الجزائر كانت تجد صعوبة في اقتداء أسراها. وكثيراً ما أخفت الحكومة الفرنسية الأسرى الجزائريين لديها حتى لا تعطل منها باعتراف كوليه وزير البحرية في عهد لويس الرابع عشر. وحينما استولى نابليون على جزيرة مالطة ووجد بها ٢٠٠٠ من الأسرى المسلمين، أرسل خطاباً إلى الناي يخبره بأنه لم يجد من ينضم أحداً من مدغيا النياية. ومن الصعب تصور صدق هذه الرواية. لأن أكثر الأنظار الإسلامية اصطداماً بفكرسان مالطة كانت هي نياية الجزائر.

وصف العاصمة الجزائرية كلن الميناء اللبج الذي بناه خير الدين أصل عظمة مدينة الجزائر ونحوها إلى طاحنة المغرب الأوسط وترجع تلك الناعة إلى الموقع الطبيعي، وإلى العمل المدهى الرابع الذي تحقق منه دهن البحار النائي الشهير، فإن الجزائر القديمة كانت تقع في مواجهة جزيرة صخرية كان يحتلها الإسبان، وقد أقاموا فوقها حصناً. وفي سنة ١٥٢٩ إنزع خير الدين هذا الحصن من الإسبان واستخدم المواد التي تحقت من تخطيطه هذا الرصيف لإقامة رصيف ضخم يصل بين الجزيرة الصخرية والساحل، وأصبح بمثابة حاجز أمامي مداخل للميناء. وتبارى حكم الجزائر بعد ذلك في توسيع الرصيف وبنائه الأبراج العالية التي أقيمت فوقها للمدافع.

وفي أثناء السنوات التي تدرسا كلن الداخل إلى المدينة الجزائرية يشاهد المجلات التجارية فوق هذا الرصيف، مما يدل على أن مدينة الجزائر كانت إحدى المدن التجارية على حوض المتوسط وليست وكر قرصنة، كما يصورها الأوربيون. وكان يمثل الحكومة في الميناء الخووجه، وهو يحصل الرسوم من البضائع وعن السلن أيضاً. واختلقت هذه الرسوم حسب جنسية التجار، فالأوربيون الذين

يلتمون إلى دول لها معاهدات تجارية مع الجزائر بدفعون ٥ ٪ من قيمة  
الضائع الواردة إلى البلاد ، والمواطنون الجزائريون بدفعون ١٠ ٪ ، أما  
اليهود فيحصل منهم ١٢ ٪ . ومع السفينة للوسطاء الحجم مقابل الرسوم الميناء  
مبلغ ١٣٨ فرنكا جديدا أي ١٣ جنيا مصريا قديماً .

و يدخل السافر إلى مدينة الجزائر عن طريق باب الجزيرة الذي يسمى أيضاً باب  
الجهاد ، واختارت حكومة ليبيا هذا الموقع لضع فيه بعض الآثار الدالة  
على أجدادها الحربية ، فكان مطلقاً على سور المدينة عند هذا الباب طناً  
لقرصان مالطه ، فتمه الجزائريون في العروب البحرية ، وعلى الجانب  
الآخر أجرام كنيسة الوهران التي استودتها حكومة ليبيا من الأسبان  
سنة ١٧٠٨ .

ومثل كثير من المدن الساحلية بيست مدينة الجزائر على شكل مدرج ، فالقسم الذي  
يقع حول الميناء يسمى بالبحى الأدنى ويقع فيه قصر القبة مقر الداي ثم  
حتى للقبعة حيث توجد القبة القديمة ، ويسكن رؤساء البحر أو أصحاب  
لراكب الذين يرمون أيضاً بأهل الطائفة . ويقال إن بعض هؤلاء  
أقاموا السرايب التي تصل ما بين بيوتهم وبين الميناء ، لتسهيل لهم الحرب  
في حالة احتلامهم مع الداي .

واشتمل البحر الأدنى السوق على الكبير ، والبحى اليهودي ، والمنايق التي  
يسكنها الأجانب وبعض الطوائف الجزائرية الأخرى التي تأتي من خارج  
العاصمة .

أما الجزء الأعلى من المدينة فيضم في الغالب مساكن الميسرين ، سواء من  
الغنائم أم من التجار الوطنيين . وكانت معظم شوارع المدينة ضيقة ومنحدرة  
نحو البحر ، وهذا الانحدار يسهل وسائل تصريف المياه والقاذورات ، ولكنه  
يطلب أحياناً إقامة درج ، مما يجعل وسائل النقل بالعربات مستعجلة . ومع  
أن الحرية كانت معروفة جيداً ، فإنها لم تسعهم كثيراً في النقل ، سواء داخل  
العاصمة أو بين مدن ليبيا المختلفة ، لأن الطرق كانت غير ممتدة ، ولذلك فإن  
وسيلة النقل الشائعة هي الإنسان أو الحيوان .

وقد رت منازل العاصمة بصر نحاية آلاف ، ويبدو أن هذا التقدير يطبق على أيام ازدهارها ، لأنه يدل على زيادة كبيرة في عدد المساكن ، لو أن سكان العاصمة لم يزيدوا فضلا عن ثلاثين ألفا قليل للنزو . ومعظم البيوت موقوفة ، وأم الأوقاف في النخبة السباج المتأخرة ولقراء الحرمين ، ولما لم تكن هناك أسماء السارات ، مع عدم وجود أرقام المنازل ، فمن صحيح الوقف كانت تحتوي على أوصاف تفصيلية للموقع حتى تعرف بالعقار الموقوف .

أما الأحياء السكنية فتمثل أسماء خاصة ، وبعضها مستمد من الحرفة الثالثة في الحى ، أو من أسماء أبواب المدينة وأشهرها باب الواد وباب حرون . وتفصل بين هذه الأحياء جدران لها أبواب ، يلف عليها حراس ، ولا يسمح لأحد باجياز تلك الأبواب ليلا إلا إذا كان يحمل قنديل ، ومعظم المدن الإسلامية في ذلك الوقت كان عدد المساكن في العاصمة يزيد عن حاجة السكان ، فاشتملت المدينة على ١٣ جامعاً كبيراً ، أشهرها جامع عبد الرحمن الثاني وهو شفيق المدينة . وكانت مدينة الجزائر محاطة بسورين يفصلهما خندق ، وهناك بابان رئيسيان للخروج منها إلى الأقاليم ، وهما باب الواد وباب حرون . وكان الباب الثاني هو بداية الطريق السلطاني الذي يؤدي إلى قسنطينة وإلى مدينة . وعند هذا الباب كانت تمخذ أحكام الإعدام كما أن أم الضواحي تقع خلف باب حرون ، وفي تلك الضواحي أقيمت مصانع الطوب والمدايق وغيرها .

### النظام الإداري

من سنة ١٦٧١ م إلى أيام الاحتلال الفرنسي ، كان يطلق على حاكم الولاية الثانية اسم الداي . وهذه الكلمة القرية على مصطلحات الإدارة الثانية تنير كثيراً من التساؤل ، فهناك من يقول إنها مشتقة من لهجة الرؤساء البحرين ، وإنها تعني عدم الحال . وهناك من يقول أنها معرفة عن كلمة داعي ، وهي تدل على رئيس المائة في مصطلح الجيش العثماني .

وأطلق الأورديون على حكومة الجزائر أحياناً اسم الملكية، وأحياناً اسم النيابة، وشبهها بعضهم بالجمهورية، لأن الدايات يجارون بواسطة الجند، ولا يجارون الحكم، غير أن هذا التشبيه بعيد عن الواقع، وإذا شئت اختيار مصطلح حديث لكن شبه به النظام السائد في الجزائر فهو الأوليغارشي، أي حكم الطبقة العسكرية المعازة.

وإذا كان الداي حاكماً مستبداً، فإنه كان في نفس الوقت عبداً للجماعة التنايية التي تستطيع أن تطيح به لأتفه الأسباب، كما أن اختيار الدايات كان يأتي في معظم الأحيان نتيجة للصدفة وبدون تقدير الكفاءة. ومن الأدلة على ذلك أن الداي مصطفى (١٧٩٨-١٨٠٥) شاكراً في أمره، والداي علي (١٨٠٨-١٨٠٩) كان يحمل فضلاً لموتى. وإذا كان هناك بعض الدايات الذين استلب لهم الأمر أكثر من ٢٠ عاماً، فإن معظمهم لم يكن يستقر في الحكم إلا مدة قصيرة. وفي الجزائر قهر مشهور عرف باسم السج دايات، وهو يضم بين بصراته سبعة من حكام النيابة، فكلوا جميعاً بعد يوم واحد من وصولهم إلى منصبهم، وكان بعد سعيه ذلك الداي الذي يموت على فراشه. ويتم الانقلاب عادة بواسطة مؤامرة تدبرها فرقة أو أكثر من فرق الحامية، ويوقع في الثأب بسبب تأخير في المرتبات أو المطالبة بزيادتها. ويصر الثأمرون عن الانقلاب برفع العلم الأحمر على قصر الجبهة، ويكون ذلك مؤذناً للجند بأن يهرلوا إلى شوارع المدينة، ويحطوا ما يشاءون، وهناك تكون الفرصة لأعمال السلب والنهب ولذلك يسارع التجار بإقفال محلاتهم.

ولا يشترط أن يهونى قائد الانقلاب منصب الداي، وكثيراً ما رفض الضباط هذا المنصب خوفاً من النهاية التي تنتظر الدايات. لذلك حدث أن أجبر بعض الدايات بالقوة على قبول رئاسة الحكومة. وحينما يستولى الثأمرون على القصر، فلا بد أن تنتهي حياة الداي السابق، ويغضل التنايون أن يقتل الداي نفسه بيده، يشيرون إليه بشرب السم، وحينما يتم تنصيب الداي الجديد يعود العلم الأخضر إلى الارتخاع فوق قصر الجبهة.

ويساعد الداي مجلس يشبه من حيث مجلس الوزراء، ويسمى الديوان، وهو يتألف من ٥ وزراء، ويسمىهم القناصل الأورديون القوي، Les Pouvoirs، وم (١) الخزنجى للكلف بحراسة أموال الحكومة.



ويسجل الداخل والخارج منها يومياً، ويسلم مفاتيح الخزنة عند الظاهر في كل يوم لدائى، فيحفظها عنه حتى صباح اليوم التالي.

(٢) أئيت مالى، وهو الوكل بصيانة الأوقاف وأموال الدائى الذين يشرف عليهم أوصياء، فضلاً عن أموال الذين ماتوا دون وريث.

(٣) وكيل الخيل، ويختص برعاية أملاك الدولة من الأراضي الزراعية، وذلك بجانب عمله الأصل، وهو صيانة الخيول اللازمة لقوة الفرسان.

(٤) أفا العرب، وهو الذى يشرف على شئون قبائل الفرن أى القبائل المتعاونة مع الحكومة، ويهتم فى نفس الوقت هو المسئول عن الخافيات المراقبة فى الأقاليم.

(٥) وكيل المخرج، وكل مسئول عن الملاكات الخارجية، وعن الشئون البحرية. وكان الملح بين الخارجية والبحرية أمراً شائعاً أيضاً فى أوروبا حينذاك، فثلا كان كولير يتولى حاتين الوزارتين فى عهد لويس الرابع عشر.

وبمضغ مما سبق أن ثلاثة أو أربعة من الوزارات كانت تختص بالشئون المالية، ولا غرو فإن مهمة الحكومة الرئسية كانت جمع المال، سواء بطرق مشروعة أم غير مشروعة، ومن ذلك أن أفا العرب كان يشغل أيضاً بجمع الضرائب، لأن عمل قبائل الفرن هو تحصيل الضرائب من القبائل الأخرى.

وكان الديوان بمثابة هيئة تنفيذية تجمع يومياً، ومرفت مدينة الجزائر نوعين آخرين من الدواوين، أحدهما مجلس أهل الطائفة (رؤساء البحر)، والآخر المجلس الكبير الذى يمد بمثابة هيئة استشارية تمثل الإدارة والأعلى معاً، وضم هذا المجلس عدداً من المكياشيه ضباط المالية، وأربعة من الخوجات الكتبة، ومنفى المنعية، ومنفى المالكية، ويمثلين عن أهل الطائفة.

كانت اللجنة الإدارية هي المركزية، مع استخدام اللجنة القرية فى بعض الأوامر خلال السوات الأخيرة من عهد القباية، لكن اللجنة المركزية بصفة عامة كانت أكثر شيوخاً لدى حكومة الجزائر منها فى تونس. أما فيما يتعلق بالنقض والجوس، فإن اللجنة القرية كانت دائماً هي السائدة وانتشرت

بين البحار والبحارة لغة مختطة من العربية والإسبانية والفرنسية والإيطالية ، وكانت هذه اللغة معروفة لدى كثيرين من سكان موانئ البحر الأبيض المتوسط . ومن الطريف أن غرفة مرسيليا التجارية وضعت تمهيداً لهذه اللغة ، وتمتدح أن الإسبانية كانت هي اللغة الثالثة فيها .

الحامية . كانت الحامية للنهاية قليلة العدد ، تراوح بين ٤ و ٦ آلاف ، وترتكز معظمها في العاصمة . أما معظم الحاميات في الأقاليم فتكون من القبولوغلان ، ونحن ندعش أنهم استطاعوا هذه الحامية الصغيرة أن تسيطر على البلاد ثلاثة قرون كاملة .

وأصغر وحدات الحامية هي الأوبلق ، وهي التي يتم أمرادها في عنصر واحد ويتبع كل عبرائين من المخدموطاخ وانتشر استعمال تعبير أوبلق فصار يشمل الجيش الثنائي كله بالجزائر ، ويرأس الحامية شخص بحرف بأما الانكشارية ، وقد روعي نظام التقديمية للطفلة في هذا المنصب ، فيتولاه أقدم البلكياشي لمدة شهرين ، ولذلك كل بحرف أحياناً ينشئ قسرين ، ثم يحال إلى الاستبداع ليفصح المجال لمن يليه .

ولذلك كان معظم البلكياشي يعمل إلى منصب ألق الانكشارية . وعند وصول الفرنسيين إلى البلاد لوحظ وجود عان معسكرات تركية بالعاصمة ولكن الجزائر كانت قد تأثرت باجرامات السلطان محمود ضد الانكشارية ، فدخلت إلى الجيش عناصر أخرى غير تركية .

وكانت العناصر التي تتكون منها الانكشارية في الجزائر تنتمي إلى الأناضول وإلى ألبانيا أو كريت ، ولما أصبح من المتوقع حدوث تنافس بين هذه العناصر ، مع أنها كانت جميعاً تنتم بالتضامن أمام العنصر الوطني أو القبولوغلان .

وعند وصول الجندي الثنائي إلى البلاد كان رؤسائه من الأوداباشية ينصحونه بعدم الزواج ، لأن ذلك يربط مصالح الطبقة العسكرية للمعارضة بمجموع الأقاليم من اللور ، وأثبتت التجربة فعلاً أن الثنائين المزوجين من الأقاليم يدخلون عادة لحاجهم ، وشامت الصدقة أن يرتفع أحد هؤلاء الثنائين إلى

منصب الداي ، وهو الداي عمر ( ١٨١٥ و ١٨١٦ ) ، وهو الذي سبق له أن توسط لمنع نهضة المدينة في إحدى الانقلابات، واسطاع بعد مساومات أن يتفق مع زعماء الانقلاب على تحديد الأماكن التي يجوز فيها التجمع .

بدأ الداي عمر سلسلة من الإصلاحات في نظام الجندية والمالية، غير أن عهده اشتهر بثورات حدثت رغم إرادته، وهي الثورة الأمريكية على الجرائر سنة ١٨١٥ ثم البريغادية في العام التالي واما المثلثان الثاني والثالث كثيراً من قوتاليته. ولذا يقدراً أحد قيمة إصلاحات هذا الداي، غير أنه رسم الطريق لثقلاته كي يكملوا العمل الذي بدأه. وفي سبيل ذلك عمد على خوجه ( ١٨١٧ — ١٨١٨ ) إلى التخلص من سيطرة الانكشارية، فقتل مقره من قصر الجنب إلى القصبة، وفتح نورة الجند بشدة، وقتل ١٥٠ من الانكشارية، وشرع في استخدام القنولوغلان والقابل لكن يوازن بها طائفة الانكشارية المتمردة ، غير أن الموت عاجله في الولد الذي ابجأه البلاد سنة ١٨١٨ ، ولا شك أنه هو الذي مهد السبيل لحسين داي أن يستقر في الحكم بعد ذلك مدة اثني عشر عاماً ( ١٨١٨ — ١٨٣٠ ) .

واحمد حسين داي اعتياداً متزايداً على النصر الوطني ، وبلغ عدد الفدائل في جيش النيابة النظامي سنة ١٨٣٠ ألفين ، كانوا يحاربون عادة من قبيلة زواوة ، وصار ذلك الاسم طياً على الجند حتى إن الفرنسيين حينما قاموا وبدأ استخدام الوطنيين في جيشهم أطلقوا عليهم اسم الزواوات ودعوا لو أمدهم بالنيابة لتكونت أسرة حاكمة تذبذب في المجتمع الجزائري، كما حدث بالنسبة للأسرة العيسية في تونس .

كانت الانكشارية تشكل عتلاً مالياً ضخماً ، إذ أن الحكومة كانت مضطرة إلى دفع الرنات الكثيرة حتى إلى الذين تركوا منهم الخمسة بحكم السن، ولما اشتغلت الجالية الثانية، بالأعمال التجارية لتصرف بذلك عن المعيشة على المرتبات. هذا بالإضافة إلى تقلبات عمل الجند من مواطنهم الأصلية. عرفت النيابة صناعة

صب المدافع ، ومع ذلك فإن الجيش الهنالي هناك لم يكن ذا تأثير فعال ، وربما كان الذي يتغلبه هو القدرة على التاورث في القتال ، ولما نزل عاجزاً مثلاً أمام قلعة كافالوجية (١٨٠٦ — ١٨٠٩) . مع أنه كان بشكل القصب مالمال الأكبر للحكومة ، وبضطرها إلى مضاعفة الضرائب كما سئى .

كان الهنالي يديرشون العاصمة وسهل للتيجه ، فصلا من الشريط الساحلى الذى يمتد أحياناً إلى بلاد القبائل للصغرى شرقاً . أما بقية الحياة فكانت ثلاثة أقاليم أوباكوت ، وهي غسطة في الشرق ، وتليها في الأهمية وهران في الغرب وكانت عاصمة هذا الإقليم مدينة مصكر ، ثم إنتقلت إلى ميناء وهران بعد استرداده من الأسبان نهائياً سنة ١٧٩٠ . أما الإقليم الثالث فهو أصغرهما ، ويقع في الوسط ويسمى ياكوتة نيطرى وكانت عاصمته مليانه أحياناً قليلة ، ومدينة في معظم الأحيان .

وتأثر وضع البليات بحكام الأقاليم باستقرار الأحوال أو اضطرابها في العاصمة ، وهم يحملون في ممارسة سلطتهم على جهاز صغير من الكتبة وجباة الضرائب الذين يعرفون بالمخوجات . وكانت الحكومة تجري امتحانات للذين يرغبون في تولي وظيفة المخوجة ، يعين التاجع في العاصمة ، ويرسل الراسبون إلى الأقاليم ، ولكن كما هو شائع في هذا الوقت كانت الرشوة تلعب دورها بجانب الكفاءة ، سواء للصين أم لاختيار المكان الذى يرسل إليه المخوجه .

وكان تحصيل الضرائب في القالب يطلب إرسال حملات تأديبية مرت في الغرب العربي كله باسم الحملات وتآلف الجيش الذى يتبع لك في الأصل من القبولوغلان ، ولكن لما كانت هذه الحملات فرصة لتهب والسلب ، فقد كان للتطوعون من الوطنيين يسارعون إلى الالتحاق بهذه الحملات ، وتدخل المنازعات القبلية طرفاً فيها . وفي الجبال كانت القبائل تنضم إلى صفوف ، أى إلى أقسام معناصمة داخل القبيلة ، وهكذا كانت الحملة تتضمن بأعداد هائلة من الصفوف ، حتى بلغت بأقليم تطرى ١٣ ألف رجل ، بجانب ألفين فقط من الإنكشارية .

وكانت الحملات تترك وراءها الخراب والدمار ، وتعود في القالب بفنائم

هائلة تبلغ عشرات الألوف من الأغنام والأبقار والجمال، حتى أن النظام الاجتماعي لبعض القبائل كاد ينهار نتيجة تعرضه لهذه الحملات التي أظفرت هذه القبائل ثروتها.

وبعد أن تقسم جزء من هذه الغنائم على جميع المشتركين في الحملة، يجمع الباقى لى يرسل إلى العاصمة.

ومن المفروض أن يقدم الباقى بقية المبلغ المقرر عليه لتيابة، ولكنه كان يفضل فى الغالب إرسال مندوب عنه حتى لا يتعرض للإهانة، أو القتل أحياناً إذا لم تكن الأموال التى يحملها كافية لتجبر التيابة أن ترسل الأتالم أموال البرى المقرر عليها مرتين فى السنة، إحداها فى فصل الشتاء، والأخرى فى فصل الصيف ويكون وصول الأموال إلى العاصمة سبباً مناسباً لإقامة الاحتفالات.

لم يكن الباكوات يمارسون سلطة مباشرة خارج المدن، واقصر مظهر وجود الحكومة على الحملات التأديبية. فها نحن الوحدة الإدارية الهامة بالنسبة للوطنيين كانت هى القرية، وهى تنقسم إلى أربعة أنواع من حيث علاقتها بحكومة التيابة. أولاً قبائل محزون، وهى التى تضع نفسها تحت تصرف الحكومة، فتساعد فى جمع الضرائب من القبائل الأخرى، وأخذت هذه التسمية عن اسم الحكومة ملحة فى المغرب الأقصى، ويقم عند تلك القبائل أحياناً شخص من التباين أو القروى غلان، وهو يمثل الحكومة، ويعرف بالقائد. ثانياً القبائل المستقلة تماماً وهى تنتشر فى الجنوب. ثالثاً قبائل الرعية وهى التى تلزم من حين لآخر، سواء بالقوة أو بطول على دفع ضرائب منتظمة وغير منتظمة، وهى فى الغالب ضرائب محلية. رابعاً القبائل التى اضطرت فى أملاك الدولة للقرية من الساحل، وهى تشغل مادة بزراعة الأرض لحساب الدولة، أو لحساب بعض الأفراد من الملاك. ولم تكن القرية تستقر طويلاً على وضع من هذه الأوضاع، وكثيراً ما تنتقل من نوع إلى آخر من الأنواع الأربعة المذكورة حسب الأحوال المتغيرة.

## الأحوال الاقتصادية

بين مما سبق أن مهمة الدولة فى ذلك الوقت انحصرت على جباية الضرائب، وهذه التقيصة ليست عن خصائص الحكم التتالى وحده، بل إنها أمر شائع

في ذلك العهد . ولا لم تكن الثورة حينذاك ترى نفسها ملزمة بأدب الخدمات العامة، فإن الكتاب سواء في عصرنا الحاضر، أم في العصر الذي ندرس، لابد أن يظفروا نظرة سبية إلى تصرفات الحكومة. حينما تريد من الضرائب، أو تدخل في توجيه الحياة الاقتصادية بصفة عامة .

وثمة تقييما أخرى اقترنت بالحكم السابق فيما يتعلق بنظام الضرائب لنظام الذي تميل تسميته بالاستغلال المالي، إذ أن الثورة لم تكن تكتفي بخراب محددة، بل كانت تلبأ في كثير من الأحيان إلى جباية الأموال عن طريق العنف، ونحت ستار أعتار تبدو تحررية في عصرنا الحاضر، كحق الحماية في أن تجمع من المزارعين ضريبة ضيافة إنا نزلت في قرية ما، مع العلم بأن هذه الوسائل القرية كانت شائعة في أوروبا قبل عهد الثورة الفرنسية .

والضرائب الناتجة من التي يفرها الشرع الإسلامي أو عرف السائد في ذلك الوقت، وهي تمثل في ضرائب العشور على المنتجات الزراعية، وتختلف من ١٠ إلى ١٠٠٪ حسب نظام الميرى السائد، فالأرض التي تروى بالأمطار وبدون مشقة تدفع نسبة أكبر. وحدد الشرع مقادير الزكاة على الثروة الحيوانية . غير أن المشكلة كانت كيفية حساب تلك الضرائب ووسائل جبايتها، وكان يزيد تلك للمشكلة تعقيد الإضطراب نظام الملكية الزراعية. وعرفت بلاد الجزائر عدة أنواع من الملكية، هو الوصف، وأملاك الدولة، والملكية الفردية الخاصة التي كانت موجودة حول المدن فقط، وكان للتباين ملكيات عديدة في سهل النجعة تعرف بالحيشان، وتزرع في الغالب بالقمح والحب، والكتابة حجة العاصمة. وأكثر أنواع الملكية انتشاراً كلن تعرف بالعرض، وهي أن نزل قبيلة أو عشيرة في مكان وتستقر به، فيملكه جميع أفراد العشيرة ملكية جماعية. ولم يعترف الفرنسيون بهذا النوع من الملكية، وقالوا أنه حق إقطاع حصلت عليه القبائل من الدولة. وكان ذلك تديراً منهم لمصادرة أملاك العرض لحساب الاستعمار . وبالنسبة لأملاك الدولة والأفراد كلن المزارع يحصل على عس المحصول، نتيجة عمله، وأحياناً يترك المالك له جزءاً من الأرض يزرعه لحسابه مقابل عمله في بقية الأرض المعروفة حينذاك باسم القرية . وكان أبناء القبائل



مكرهون نظام المزارعة هذا، فضلت فاليتم حياة المرحى . ولعل ذلك من أسباب انخفاض الإنتاج الزراعى فى العهد الذى ندرسه حتى أن حدان خرجة وصف سهل النتيجة بأنه أرض مستنقعات، مع أنه سهل صالح للزراعة . وربما حمد حدان خرجة إلى ذلك ليصرف القارئ عن الطمع فى إمتلاك هذا الإقليم، بعد أن صار بفضل استغلاله بالوسائل الحديثة من أخصب أراضي الجزائر .

وربما كانت الضريرة الحركية أكثر الضرائب اختظاما فى عهد النيابة النائية، وسبق أن أشرنا إلى النسب المحددة على الضائع المستوردة والتي تختلف باختلاف جنسية البضار .

وعرفت الجزائر كثيرا من الضرائب الإضافية التي تحملها المزارعون أو الرعاة، كلها وصلت إليهم سلطة الحكومة. وسبق أن أشرنا إلى ضريبة الضيافة التي يدفعها أهل القرية حينما يمر بهم موظف أو جندى من الجيش الرسمى، كذلك كان يفرض على المالك الذى يستعجم أكثر من بقرة لحوت أرضه ضريبة إضافية تعرف بالزويجة، ولعلها مشتقة من كلمة زوج بقر . وعرفت للجزائر ضريبة الرؤوس، ولوفى نطاق محدود، وكانت تسمى هناك باللائمة وحينما تستعد الحكومة أنواع الضرائب تلجأ الإدارة إلى ما تسميه مصادرة بالقرامة وهي تأخذ حينما فى غالب الأحيان . ولا كان أهل الواحات الصغيرة يسمون من الضرائب، فإن الحكومة النائية لم تشأ أن تتركهم بدون غرامة، وحددت غرامة الواحات بتقديم عدد من الرقيق الأسود، وذلك لأن الواحات تقع فى طريق التجارة بين أمريكا وحوض البحر المتوسط. ولما ظهر أن بعض الدايات أرسلن وراء ذلك استخدام الرقيق الأسود بالجيش، فلما فشلت التجربة رأى الاستعانة منهم فى خدمة المنازل بوقد ذلك أصبح الإقبال على النساء الأفريقيات أكبر، لتربية الأطفال . وقد مر عدد هؤلاء الرقيق فى أوائل القرن التاسع عشر نحو ألفين فى العاصمة .

ولجأت حكومة النيابة إلى البحث عن موارد أخرى غير الضرائب والقرامات، فكانت تصدر أحيانا أملاك القبائل بحجة أنها طرية، وتضمها إلى

أملاك الدولة. ثم مهدت الحكومة إلى احتكار بعض الصناعات المربحة، كالسجراج والملح وبيع البهار، ودفعة الجلود.

وفي نهاية عهد النيابة زادت دخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية، بعد أن كانت تحتكر التجارة الخارجية أصبحت توجّه أيضاً للتجارة الداخلية، فهي تحدد أسعار البيع للجملة والقطاعي، وتلزم الملاح بيع ما يفيض عن استهلاكه للحكومة، وبهذا صارت الحكومة تحتك مخازن الحبوب. ولما كانت قبائل الرطة تضطر إلى اللجوء إلى العاصمة لتشتري تلك الحبوب، فتكون فرصة للدائ كي يحصل منها على إعلان الولاء للحكومة.

كذلك كانت العاصمة هي السوق الوحيد لتصرف زيت الزيتون الذي تصبّه بلاد القبايل، ومنها يباع البهار الأوربيين، أو يوزع على هيئة البلاد.

وللحكومة النيابة موارد أخرى لا تعتمد من داخل البلاد، مثال ذلك العوائد التي كانت تحصلها من شركات التجارة الأوربية، وفي مصر الذي تديره كانت شركة أمريكية فرنسية في عتابة تدفع عوائد سنوية تقدر بمبلغ ١٨٠ ألف فرنك، مقابل السماح لها باستيراد قح قسنطينة، خلافاً لأوامر الدولة المالية التي تخضع بحظر بيع المواد الغذائية الخارج. ولعل أشهر تلك الموارد الخارجية مجموعة الأتاوات التي كانت تدفعها بعض الدول ظمراً تأمين ملاحها في حوض البحر المتوسط. غير أن هذا المورد قلّ منذ القرن الثامن عشر، ما بسبب ذكرناه من ضعف البحرية الجزائرية ابتداءً من ذلك القرن. ولكن يبدو أن كثير من الدول طالت إلى نظام دفع الأتاوات في أوائل القرن التاسع عشر، وذلك حتى تكسب من أمداء حماية السفن في المتوسط وفي تلك المنطقة لم تقدم الدولتان الرئيسيتان وقتذاك، وهما إنجلترا وفرنسا، شيئاً من هذه الأتاوات بصورة صريحة، بل كانت تسمحين عن ذلك للبلدان التي يقدمها للتنازل الدائ.

وينسب الكتاب الأوربيون الضعور الاقتصادي الذي أصاب النيابة في نهاية عهدها إلى اختطاع تلك الأتاوات لحاقاً بعد العملة الأمريكية سنة ١٨١٥، والحملة البريطانية سنة ١٨١٦. وهذا الضعف مثل جانياً واحداً من الضعيفة، أما الجانب الذي أمسه الباحثون فهو أن نظام الحصار القاري الذي أدى إلى الاعتداء على السفن

التجارة الحادة بواسطة الطرفين المتحاربين ، إنجلترا وفرنسا ، هو قل نشاط الجزائر التجاري . وكانت الجزائر بدأت تستفيد من الحرب لخدمة جدير منتجاتها بأسعار أفضل ، ولا سيما القمح والكتان اللازم في صناعة السفن ، غير أن الحرب الاقتصادية التي اتسع نطاقها في عهد نابليون أضاعت على الجزائر تلك الفرصة .

وسواء رجعتنا هذا العصر أم ذاك ، فإن القيابة عانت قهراً سقوطها اضطرابات اقتصادية لم تعرف من قبل . ويسود أن الإحتياج الزراعي ضعف أيضاً خلال تلك الفترة ، مما جعل الواردات تزيد على الصادرات ، حسب تقرير القنصل الأمريكي بشر ، وهذا في الوقت الذي كان القصد المبدئي فيه قليلاً بالبلاد . وكانت نتيجة ذلك كثرة زيادة ارقاق الناس بالضرائب على النحو الذي شرحناه .

ولا شك أن لهذه الأزمة الاقتصادية علاقة بالمعارضة الوطنية التي تلبسها بوضوح في هذه الحقبة ، وتمثلت للمعارضة في زلزلة نشاط الطرق الصوفية التي أصبحت تعبر عن آمال الناس وآلامهم ، وهي حينذاك تشكل بدبلاً عن الروح الوطنية .

ومن المعروف أن الطرق الصوفية اكتسبت نفوذاً خاصاً في شمال أفريقيا ، وأن بعض تلك الطرق من المشرق ، وانتشرت في الجزائر مثل القادرية . أما الطرق التي تزعمت للمعارضة منشأت في بلاد الغرب أصلاً ، وأهمها طريقتان الدرقاوية التي أوشكت أن تطيح بالحكم السفاني في وهران وكانت تعلق للمساعدات من سلاطين المغرب الأقصى حيث الموطن الأصلي لتلك الطريقة ، حتى صار لفظاً درقواي وعاص مرادفين عند أتراك الجزائر . أما الطريقة الأخرى فهي القبيانية التي انتقل مركزها إلى عين ماضي من واحات الجنوب سنة ١٨١٥ . وبعد عدة اشتباكات مع السلطات السفانية تعرض القبيانية لمزاعم ملاحقة ، اضطرت الطريقة إلى مهادنة تلك السلطات حتى إذا سقطت القيابة لم تمرد ما كنّا لخاومة لتفرو الجديد .

البحرية : تبين من عدة مناسبات وردت في هذا المقال أهمية الدور الذي لعبت به البحرية في حياة الجزائر ، لذلك يجدر بنا أن نخصص لها فقرة

الأخير الباقية من هذا البحث. وبما لا شك فيه أن الحروب البحرية كانت مصدراً هاماً بالنسبة لنياحة الجزائر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وعندما أخذ الأسطول الجزائري يضعف انقل الإشراف عليه من رجال الطائفة إلى الداي ورجال حكومته مباشرة، وبهذا تأكدت الصفة الرسمية لتلك الحروب، وسمارت الجزائر تقريباً على نفس التقاليد الشائعة في كل من البحرية البريطانية والبحرية الفرنسية خلال حروب الثورة والتايون، بل إنها كانت أقرب إلى الصفة الرسمية من بحرية مالطة التي كانت من المخصوصوم الجزائر في حوض البحر المتوسط.

ومن المدهش أن يحفظ الأسطول الجزائري بيومته الدولية حتى أوائل القرن التاسع عشر، رغم تضائله من حيث الحجم والسطح، إذ قدرت القطع البحرية الكبيرة بخمس فرقاطات، وأربعة زوارق مسلحة. أما معظم الأسطول فكان من المراكب الصغيرة، يحمل كل منها مدفعاً واحداً، ويسمى المدفع الواحد بالشبك. وكان يوجد من هذا النوع من المراكب الصغيرة نحو ٥٠ قطعة، لما كان مرجع قوة الأسطول الجزائري في أوائل القرن التاسع عشر إلى شجاعة البحارة الطائفة. ويرجع الفضل في تجديد قوة الأسطول أثناء تلك الحقبة إلى رجال من طراز خير الدين وعلى باشا علوج، وحيدو على. غير أن حيدو على يختلف عن سابقه في أنه كان مواطناً جزائرياً.

بدأ الرئيس حيدو (١) حياته قائداً لثلاثة شبك كانت تعمل في البحر لحساب باي وهران، ودافع صيه بعد انشواكه في معركة ضد سفن من الأسطول الأمريكي سنة ١٧٩٥، مما جعل الباي يستدعيه إلى العاصمة، وبعد له بقيادة سفينتين كبيرتين. لكن الحظ شاء له أن يفقداهما، مما جعله يخشى ثلاث سنوات في قسنطينة، وفي سنة ١٨٠٠ استدعاه الداي مصطفى من جديد، وسمح له بمواصلة حياة القامرة في البحار.

ومال حيدو إلى البطولة وإحراز الأعياد أكثر من السنين وراء القوائم،

(١) أورد Devouls ترجمة لهذا الرئيس البحري. - انظر لاحقاً للمصادر.

فصالح من مهاجمة السفن التجارية إلى مهاجمة السفن الحربية العادية. ولما لم تكن القوتال ترتبط بأي نوع من العلاقات مع الجزائر، ركز الرئيس حيدو جهاته على سفنها وأخذت شهرته تملأ منذ أن استولى على فرقاطة برتغالية تحمل ٤٤ مدفعاً، وضمت هذه القوطلة، إلى الأسطول الجزائري، وصيحت باسم القوتال.

وسجل حيدو غزاً رائعاً للبحرية الجزائرية يوم أن خرج عن ميدانها التقليدي، وهو حوض المتوسط، فبحر مضيق جبل طارق، وراح يواصل مقاصراته في مياه المحيط الأطلس. وفي تلك المياه الثابتة تمكن حيدو سنة ١٨١٢ من الاستيلاء على ثلاث سفن حربية برتغالية. ووجد الناي أن حيدو أهل للتوجيه ضرباته ضد دولة أخرى أعظم، وهي الولايات المتحدة التي امتنعت عن دفع الأتاوة منذ سنة ١٨١١ غير أن حيدو لم يلق بالأسطول الأمريكي حتى قررت الولايات المتحدة إرسال حملة إلى الجزائر في سنة ١٨١٥، فتوجس به حيدو في حوض المتوسط، وقتل أثناء اشتباكه معها.

ثم أزلت حملة إكسبادث البريطانية سنة ١٨١٦ بالأسطول الجزائري كلركة عظيمة أخرى، إذ دمرت أربعاً من القوطات الخمس التي كان يملكها الجزائريون، فضلاً عن اثنين وعشرين شباكاً.

وسارعت حكومات تونس والمغرب الأقصى، فضلاً عن الدولة العثمانية، إلى تقديم بعض المراكب لتعويض الأسطول الجزائري عن كلركه هذه. ولما استطاع الأسطول الجزائري المشاركتي موقعة توارين البحرية بمائتي سفن، وتبدل هذا لأحداث على استمرار روح التضامن الإسلامي بين رجال البحرية، سواء في الجزائر أم في الأقطار الأخرى في حوض البحر المتوسط. وربما كانت ذكرى أعمال الجهاد أليم خير الدين مازال ماثلة في الأذهان، وبدل على ذلك أيضاً مجموعة الأسماء التي تضمنتها حكومة النيابة لإطلاقها على السفن حينما ازداد ضغط الدول الأوروبية وأخذت النيابة في اتباع علف البحر الذي يقضي بوضع أسماء للسفن ولقد سميت إحدى السفن بالفتح، وأخرى بالجهاد، وثالثة بالنصر.

ذكرنا أن حكومة النيابة تولت إدارة البحرية، ولذلك أصبحت تحصل على نسبة كبيرة من الختام، وفي السنوات التي تعيننا هنا وصل نصيب

الحكومة إلى ٥٠ ٪، بالإضافة إلى نسب أخرى حصلها مقابل أعمال التفريغ والحراسة. وخصصت ثلثية جزء من القنائم لأعداء أسرى المسلمين، ثم وزعت الباقي على القائمين بالعمل في الحملات البحرية، أي سهمين للبغار وسهم للجندي الانكشاري الذي يخرج مع الحملة للزول في سفن الأعداء بعد الاستيلاء عليها. وتوزع القنائم عبثاً، فإذا كانت السفينة التي تم الاستيلاء عليها حرة تكون كلها للحكومة، وحينذاك يروض البغارة بمكافآت مالية.

وكانت العاصمة تمضل جودة الحملات البحرية، وبذهب الراس ليذهب الحساب إلى الداي، ثم يخرج شحنته تمهيداً لتوزيعها.

وتحدث الكتاب طويلاً عن الأسباب الدولية التي أدت إلى سقوط نيابة الجزائر سنة ١٨٣٠، وفي هذا المقال محاولة طيبة لإبراز الأحوال الداخلية التي تقصر لنا أسباب ضعف نيابة في عهدنا الأخير، ومنها يوضح أن النظام الثنائي كان يمر بأزمة تسعى على العمل، لأن الأقلية العنصرية الممتازة فقدت دعم قوتها، بسبب حل الانكشارية من جهة، وضعف الأسطول من جهة أخرى، كما أن الأزمة الاقتصادية أوجدت نوعاً من المعارضة الوطنية يمكن له وجود من قبل، وهذه المعارضة توافقت في ازدياد نفوذ الطرق الصوفية الذي أوجد بدوره أزمة اجتماعية تجعل في بحيرة ولائ التردد بين الطريقة الصوفية والقيية.

صروح النظام





## بعض مصادر هذا البحث

- 1 — Boyer (Pierre) : La vie quotidienne à Alger à la veille de l'intervention française, Paris, 1963.
- 2 — Dépôt Général de La Guerre : Aperçu Historique ... sur l'Etat d' Alger ... Paris, 1830.
- 3 — Devoux (A.) : Le Registre des prises maritimes ... in Revue Africaine. 1871, tome XV, 1872 tome XVI.
- 4 — Devoux (A.) : Le Raïs Hamidou, un corsaire algérien du XIIIe siècle de l'Hégire à Alger, 1858.
- 5 — Dubois - Thainville : Mémoire sur Alger, (1809). Paris 1927.
- 6 — Humdan Ben Othman Khodja : Aperçu historique ... sur la Régence d'Alger ... Paris, 1833.
- 7 — Karcy (de) : Mémoire ... sur Alger (1791), Paris 1927.
- 8 — Langier de Tassy : Histoire du Royaume d'Alger. Amsterdam 1725.
- 9 — Shaler (W.) : Esquisses de l'Etat d'Alger, Paris, 1830.